الإضافة وقطعها في القراءات القرآنية: دراسة نحوية

The Construct State (Idāfah) and Its Omission in the Qur"anic Readings: A Syntactic Study

أ.م.د. محمود عبد حمد اللامي: تدريسي في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق.

أ. ضحى مذكور عبد: طالبة في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق.

***Assist. Prof. Mahmoud Abdul Hamad Al-Lami**: Teaching staff member in the Department of Arabic Language, College of Education for Humanities, University of Al-Muthanna, Iraq.*

***Ms. Doha Madhkoor Abd:** Student at Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, Al-Muthanna University, Iraq.*

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i8.2023

تاريخ الاستلام:	2026-06-11	تاريخ القبول:	2026-07-09	تاريخ النشر	2026-08-01

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الإضافة وقطعها في القراءات القرآنية من منظور نحوي، بهدف الكشف عن أسرارها البيانية وأثرها في تنويع الأوجه الإعرابية وتوجيه الدلالات. وتركز على العدول بين الإضافة والعلاقات النحوية المختلفة، مثل الابتداء، والفاعلية، والمفعولية، والظرفية، وشبه الجملة، والنعت، والبدل، والتمييز، وما ينتج عن ذلك من فروق تركيبية ودلالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في جمع القراءات القرآنية، ثم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التوزيع البنيوي والوظيفي داخل الجملة، وتحليل العلل والتوجيهات الدلالية المصاحبة لهذا التحول. وتخلص الدراسة إلى أن الانتقال بين الإضافة وقطعها ليس مجرد تنوع في العلامات الإعرابية، بل هو اختيار تعبيري مقصود يعكس فروقًا دقيقة في المعنى؛ إذ تفيد قراءة التنوين استقلال الكلمة وحدوث الفعل وتجدد الحدث، بينما تدل قراءة الإضافة على الثبوت واللزوم واستمرار الحدث. كما تُبرز الدراسة أن اختلاف التراكيب في القراءات القرآنية يمثل تنوعًا دلاليًا وبلاغيًا يعمق المعنى ويثري الأداء اللغوي للنص القرآني.

الكلمات المفتاحية: الإضافة، قطع الإضافة، القراءات القرآنية، النحو العربي، العدول التركيبي، التوجيه الدلالي، العلاقات النحوية، التنوين، التحليل النحوي، الدلالة القرآنية.

Abstract

This study examines the phenomenon of iḍāfah (genitive construction) and its omission in Qur"anic readings from a syntactic perspective, aiming to reveal its rhetorical significance and its role in diversifying grammatical structures and semantic interpretations. It focuses on the alternation between the genitive construction and other syntactic relations, including predication, subjecthood, objecthood, adverbial function, prepositional phrases, adjectival modification, apposition, and specification, highlighting the semantic and structural implications of these shifts. The study employs an inductive approach to collect Qur"anic readings, followed by a descriptive-analytical method to investigate their structural distribution, functional roles, and underlying semantic motivations. The findings demonstrate that the alternation between the genitive construction and its omission is not merely a variation in grammatical marking but a deliberate expressive device. While tanwīn (nunation) conveys lexical independence, event occurrence, and renewal, the genitive construction signifies permanence, stability, and continuity. Thus, the syntactic variation in Qur"anic readings enriches meaning and reflects the linguistic and rhetorical eloquence of the Qur"anic text.

Keywords: Genitive Construction (Iḍāfah), Omission of the Genitive Construction, Qur"anic Readings (Qirāʾāt), Arabic Syntax, Syntactic Alternation, Semantic Interpretation, Grammatical Relations, Tanwīn (Nunation), Syntactic Analysis, Qur"anic Semantics.

المقدمة:

تُعدُّ القراءات القرآنية من أغنى المصادر اللغوية التي حفظت للعربية أصالتها وثراءها؛ إذ تمثل رصيدًا لغويًا متكاملًا يتجلى فيه التنوع الصوتي، والتركيبي، والدلالي، بما يعكس سعة لغات العرب وتعدد لهجاتهم التي نزل بها القرآن الكريم. ولم تكن هذه القراءات مجرد اختلاف في الأداء أو التنوع في النطق، بل جاءت حاملةً لأسرار بيانية ودقائق نحوية ودلالية أسهمت في إثراء الدرس اللغوي، وكشفت عن طاقات العربية التعبيرية، الأمر الذي جعلها محطَّ اهتمام علماء العربية قديمًا وحديثًا، فخصُّوها بالدراسة والتأليف، وأفردوا لها المؤلفات المستقلة، كما تناولتها كتب التفسير، ومعاني القرآن، وإعرابه، وكتب الاحتجاج للقراءات، لما لها من أثر بالغ في توجيه المعاني واستنباط الأحكام وإبراز وجوه الإعجاز البياني.

ويندرج هذا البحث، الموسوم بـ «الإضافة وقطعها في القراءات القرآنية: دراسة نحوية»، ضمن الدراسات التي تعنى بالكشف عن الأبعاد النحوية والدلالية للقراءات القرآنية، من خلال دراسة ظاهرة العدول بين الإضافة وقطعها، وما يترتب عليها من انتقال بين العلاقات النحوية المختلفة، كالابتداء، والفاعلية، والمفعولية، والظرفية، وشبه الجملة، والنعت، والبدل، والتمييز، إلى علاقة الجر بالإضافة، مع بيان أثر ذلك في توجيه المعنى وإثراء الدلالة، وبيان ما تحمله كل قراءة من خصوصية تركيبية ووظيفية.

واعتمدت الدراسة على طائفة واسعة من المصادر الأصيلة والمراجع الحديثة، شملت كتب القراءات، وكتب النحو، والدلالة، وعلوم اللغة، والتفسير، ومن أبرزها: "كتاب سيبويه" (ت 180هـ)، و"الحجة في القراءات السبع" لابن خالويه (ت 370هـ)، و"الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، و"معجم القراءات القرآنية" للدكتور عبد اللطيف الخطيب، إلى جانب عدد من المصادر التي تناولت توجيه القراءات وأسرارها النحوية والبلاغية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن الأسس النحوية التي يقوم عليها العدول من العلاقات التركيبية الأصلية، كالابتداء، والفاعلية، والمفعولية، والظرفية، والتبعية، إلى الجر بالإضافة في القراءات القرآنية، وبيان ما يحدثه هذا التحول من آثار تركيبية ودلالية في النظم القرآني. وتنطلق الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات الرئيسة، من أبرزها:

- ما الأثر النحوي والدلالي المترتب على العدول من العلاقات الإعرابية الأصلية إلى الجر بالإضافة في القراءات القرآنية؟
- كيف وجَّه علماء النحو والقراءات اختلاف الأوجه الإعرابية الناشئة عن التنوين والإضافة؟

- ما الضوابط النحوية والعلل القياسية والسماعية التي تحكم ظاهرة الإضافة وقطعها في ضوء القراءات القرآنية المتواترة والشاذة؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ إذ استقرأت مواضع الإضافة وقطعها في القراءات القرآنية، ثم قامت بتحليلها من الجوانب النحوية والدلالية والوظيفية، مع المقارنة بين الأوجه القرائية المختلفة، والرجوع إلى أمهات كتب القراءات والتفسير والنحو واللغة، واستقراء توجيهات علماء المدرستين البصرية والكوفية، للكشف عن الأسس النحوية والعلل اللغوية التي تفسر هذا التنوع القرائي، وبيان أثره في توجيه المعنى وإثراء الدلالة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

1. حصر مواضع الإضافة وقطعها في القراءات القرآنية، وتصنيفها بحسب العلاقات النحوية التي وقع فيها العدول.
2. بيان الأثر النحوي والدلالي المترتب على الانتقال من العلاقات الإعرابية الأصلية إلى الجر بالإضافة، أو العكس.
3. الكشف عن القيمة التعبيرية والبلاغية التي يحققها اختلاف القراءات بين التنوين والإضافة.
4. إبراز جهود علماء النحو والقراءات في توجيه هذه الظاهرة، وبيان عللها القياسية والسماعية.
5. الإسهام في تأصيل الدرس النحوي القرآني، وربط الظواهر النحوية بالأداء القرائي، وإبراز ما تعكسه من سعة العربية وثرائها الدلالي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها ومادتها العلمية؛ إذ تتناول القراءات القرآنية التي تمثل المصدر الأوثق في حفظ الفصيح من كلام العرب، والكشف عن خصائصه الصوتية والتركيبية والدلالية. كما تسهم في بيان أثر الإضافة وقطعها في توجيه المعنى القرآني، وإظهار مرونة النظام النحوي العربي وقدرته على استيعاب التنوع القرائي دون إخلال بوحدة المعنى أو سلامة التركيب. وتُبرز الدراسة كذلك العلاقة الوثيقة بين النحو والقراءات والتفسير، بما يعين الباحثين في الدراسات القرآنية واللغوية على فهم أعمق للأبعاد التركيبية والدلالية للنص القرآني، ويثري المكتبة العربية بدراسة متخصصة تجمع بين التحليل النحوي والتوجيه القرائي في إطار علمي ومنهجي.

توطئة:

وردت الإضافة في القراءات القرآنية محوَّلة عن حالات إعرابية مختلفة منها ما حوّل عن الرفع على الابتداء إلى الجر بالإضافة، ومنها ما حوّل من المفعولية إلى الجر بالإضافة، زيادة على حالات أخرى، وهذه وقفةٌ على أهم تلك القراءات وتوجيهها النحوي:

1- **العدول من الابتداء إلى الإضافة**:

المبتدأ هو كلُّ اسمٍ ابتدأتَه وعرَّيتَه من العوامل اللفظية، أو هو كلُّ اسمٍ ابتُدِئ به ليُبنى عليه الكلام[1]. وذكره سيبويه بقوله: (واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ. فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ منزلته)[2].

فالاسم يشمل الصريح والمؤول، بشرط أن يكون خاليًا من العامل الذي يدخل على الكلمة فيؤثر فيها، فتصير مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً أو مجزومةً، كالفعل وعمله في الفاعل والمفعول، وكذلك الحروف، كالجازمة والناصبة والجارة وغيرها[3].

إنَّ تعريف النحاة للمبتدأ بأنه الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة، المخبَر عنه، أو الوصف الرافع لمستغنًى به، يُبيّن أن المبتدأ اسمٌ مستقل في إعرابه، لا يتأثر بعاملٍ لفظي، ويُبتدأ به الكلام ليُخبر عنه، أو ليكون وصفًا مرفوعًا أغنى عن الخبر. وينقسم المبتدأ إلى نوعين: مبتدأ له خبر، نحو: سعيدٌ قائمٌ، ومبتدأ له مرفوعٌ سدَّ مسدَّ الخبر، نحو: أقائمٌ الزيدان؟

وقد نوقش هذا التعريف عند بعض النحاة؛ لعدم شموله بعض التراكيب، مثل: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك، وغيرُ قائمٍ الزيدان؛ إذ إن كلمتي أقلُّ وغيرُ مبتدآن، ولا يُخبر عنهما، مما يدل على أن مفهوم المبتدأ أوسع من الحد المذكور، وأنه يشمل أنواعًا أخرى من التراكيب الاسمية التي يُبتدأ بها الكلام[4].

ومن تأمَّل العلاقة بين المبتدأ والخبر وجد أنها تقوم على الاحتياج المتبادل؛ إذ لا يُفهم المبتدأ إلا بخبرٍ يتمِّم معناه، كما لا يُفهم الخبر إلا بمبتدأ يستند إليه. وهذه العلاقة التركيبية تُشبه، من حيث

---

[1] حسن، النحو الوافي: ج1، ص441.

[2] سيبويه، كتاب سيبويه: ج2، ص172.

[3] الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ج2، ص503.

[4] السامرائي، معاني النحو: ج1، ص184-183.

الاعتماد المعنوي والترابط التركيبي، علاقةَ المضاف بالمضاف إليه؛ إذ إن المضاف لا يؤدي معنى تامًّا حتى يُضاف إلى ما بعده، كما أن المبتدأ لا يكتمل معناه حتى يُخبر عنه[1].

وبعد بيان أحكام المبتدأ، يظهر في بعض القراءات القرآنية انتقالٌ في التركيب من الجملة الاسمية إلى الإضافة، وهو انتقالٌ ينطوي على دلالاتٍ نحوية ومعنوية جديرةٍ بالتأمل؛ إذ يترتب عليه اختلافٌ في توجيه الإعراب، ويؤدي إلى توسيع آفاق الدلالة تبعًا لاختلاف وجه القراءة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 148].

ففي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: 148]، قرأ جمهور القراء: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ بتنوين (كلّ) ورفع (وجهةٌ) على أنها مبتدأ، والجملة الاسمية في موضع الخبر، أو على تقدير: ولكلٍّ وجهةٌ هو موليها. وقرأ ابن عامر وابن عباس: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ﴾ بالإضافة، بجرّ (وجهةٍ) على الإضافة[2].

فـ(لِكُلٍّ) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بكونٍ عامٍّ محذوف، أي: لكل أمةٍ أو فرقةٍ من أهل الأديان وجهةٌ. والتنوين في (كلٍّ) تنوينُ عِوَضٍ من الإضافة؛ لأن المضاف إليه محذوف، وقد اختلف النحاة والمفسرون في تقديره، فقيل: التقدير: لكلِّ طائفةٍ من أهل الأديان وجهةٌ، وقيل: لكلِّ أهلِ صُقعٍ من المسلمين وجهةٌ؛ أي: إن أهل سائر الآفاق يتوجهون إلى الكعبة، فمنهم من يستقبلها من أمامها، ومنهم من يستقبلها من خلفها أو عن يمينها أو شمالها، فلا تكون جهةٌ من جهاتها أولى بالقبلة من غيرها[3].

وقيل: إن المعنى: ولكلِّ نبيٍّ قبلةٌ، وهو قول ابن عباس، وقيل: المعنى: ولكلِّ مَلِكٍ ورسولٍ صاحبِ شريعةٍ جهةُ قبلةٍ[4].

وعلى هذا، تكون (كلٍّ) اسمًا مجرورًا باللام، وهي نكرةٌ عامة تشمل أتباع الأديان المختلفة، كاليهود والنصارى والمسلمين وغيرهم. وأما (وجهةٌ) في قراءة الجمهور، فهي مبتدأٌ مؤخر مرفوع، وشبه الجملة (لكلٍّ) خبرٌ مقدم، فتكون الجملة الاسمية دالةً على اختصاص كلِّ فريقٍ بوجهةٍ يتوجه إليها، مع إفادة التخصيص بتقديم الخبر على المبتدأ.

---

(1) السامرائي، معاني النحو: ج1، ص184–183.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ج1، ص267؛ الخطيب، معجم القراءات: ج1، ص212.

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ج1، ص345.

(4) الأندلسي، البحر المحيط: ج1، ص1611.

قال الفراء: (وهذا يتوافق مع قول ابن عباس حين قرأ: (ولكلِّ قبلةٌ)، وقرأ عبد الله: (ولكلٍّ جعلنا قبلةً)، وقال الحسن: الوجهة هي الطريقة، كما في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، أي: لكل نبيٍّ طريقة)[1].

وذهب فريقٌ من المفسرين إلى أن المراد بالوجهة: الصلاة؛ أي: لكلِّ قومٍ صلاةٌ يصلونها، وأن الضمير في قوله تعالى: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ يعود على (كلٍّ) باعتبار لفظه لا معناه؛ أي: هو مستقبلها، وموجِّهٌ إليها وجهَه في صلاته التي يتقرب بها إلى الله تعالى. أما المفعول الثاني لـ(موليها) فمحذوفٌ لدلالة السياق عليه، والتقدير: هو موليها وجهَه، أو نفسه[2].

وعلى هذا التوجيه، يكون إعراب قراءة الإضافة ﴿ولكلِّ وجهةٍ﴾ على النحو الآتي: اللام حرف جر، وكلِّ اسمٌ مجرور باللام، وهو مضاف، ووجهةٍ مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وشبه الجملة (لكلِّ وجهةٍ) متعلق بـ(موليها)، وهو اسم فاعل عامل وقع خبرًا للمبتدأ (هو). وبهذا العدول تحولت كلمة (وجهة) من مبتدأ مؤخر في قراءة الجمهور إلى مضافٍ إليه في قراءة الإضافة، فانتقل التركيب من الجملة الاسمية إلى التركيب الإضافي، وهو انتقالٌ ترتب عليه اختلافٌ في البنية النحوية، مع بقاء أصل المعنى، إلا أن الإضافة أكسبت التركيب مزيدًا من الارتباط والاختصاص، في حين أبرزت قراءة التنوين استقلال كلمة (وجهة) وقيام الإسناد بينها وبين الخبر.

2- العدول من الفاعل إلى الإضافة:

الفاعل هو كلُّ اسمٍ أُسنِد إليه فعلٌ أو ما جرى مجراه من أشباهه. وقد عرَّفه ابن يعيش بقوله: (واعلم أنَّ الفاعل في عُرف النحويين كلُّ اسمٍ ذكرته بعد فعل، وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم)[3].

وقد شرح جلال الدين السيوطي هذا التعريف، فذكر أن الفاعل هو: ما أُسنِد إليه عاملٌ مُفرَّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به. فالعامل يشمل الفعل، نحو: قام زيدٌ، وما تضمَّن معناه، كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم الفعل، والظرف، والجار والمجرور. وقوله: «المفرغ» يخرج نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3]، وقوله: «على جهة وقوعه منه» يشمل نحو: ضرب زيدٌ، وقوله: «أو قيامه به» يشمل نحو: مات زيدٌ[4].

---

[1] الفراء، معاني القرآن: ج1، ص90.

[2] الفراء، معاني القرآن: ج1، ص90.

[3] ابن يعيش النحوي، شرح المفصل: ج1، ص173.

[4] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ج1، ص510.

اختلف النحاة في العامل الرافع للفاعل؛ فذهب فريقٌ إلى أن العامل المسند إليه، وهو الفعل أو ما جرى مجراه، هو الرافع للفاعل. وذهب آخرون إلى أن الفاعل مرفوعٌ بالإسناد، أي بنسبة الفعل إليه، أو بكونه فاعلًا في المعنى. وذهب فريقٌ ثالث إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل، أي لكونه مصدرَ الحدث وصادرًا عنه[1].

ومن أحكام الفاعل أن يكون مرفوعًا، وقد يجيء مجرورًا في اللفظ مع كونه في محل رفع، وأن يكون اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا، بارزًا أو مستترًا. ومن أحكامه أيضًا وجوب تأخره عن عامله؛ لأنه لو تقدم على الفعل لأُعرب مبتدأً، لا فاعلًا. وقد يكون عامله مضمرًا، أي: محذوف اللفظ، وجوبًا أو جوازًا. ومن أحكامه كذلك أنه لا يتعدد، فلا يجوز أن يكون للفعل الواحد أكثر من فاعل، كما يجب تقدمه على المفعول به في مواضع معينة، منها: خوف اللبس، أو إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا والمفعول به اسمًا ظاهرًا، وغير ذلك من المواضع التي نص عليها النحاة. ومن أحكامه أيضًا أن يتصل بعامله تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، وفقًا للأحوال المقررة في كتب النحو [2].

وقد ورد في عددٍ من الآيات الكريمة اسمٌ مرفوعٌ على أنه فاعل في إحدى القراءات، ثم عُدِل به إلى الجر بالإضافة في قراءةٍ أخرى، وهو ما يمثل أحد مظاهر التحول التركيبي في القراءات القرآنية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: 30].

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾، قرأ جمهور القراء: فنِعْمَ فعلٌ جامدٌ لإنشاء المدح، ودارُ فاعلٌ مرفوع، والمخصوص بالمدح محذوفٌ، والتقدير: هي، أو الجنة. وقرأ زيد بن علي: ﴿وَلَنِعْمَةُ دَارِ الْمُتَّقِينَ﴾، بضم التاء في (نعمةُ)، على أنها اسمٌ مضافٌ مبتدأ، ودارِ مضافٌ إليه مجرور بالإضافة[3].

فمن قرأ: ﴿دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ جعل (دارُ) فاعلًا للفعل (نِعْمَ)؛ إذ جاءت (نعم) فعلًا جامدًا لإنشاء المدح، فكان المدح متوجهًا إلى الدار بوصفها دارًا مخصوصة بالمتقين. وأما من قرأ: ﴿لَنِعْمَةُ دَارِ الْمُتَّقِينَ﴾، فقد جعل (دارِ) مضافًا إليه مجرورًا بالإضافة، وأصبح المدح متوجهًا إلى (نعمة)؛ لأنها مبتدأ مضاف، واختلف بذلك التوجيه النحوي باختلاف توجيه لفظ (نعم)، إذ جاءت في قراءة الجمهور فعلًا، وفي القراءة الأخرى اسمًا، فترتب على ذلك انتقال (دار) من وظيفة الفاعلية إلى الإضافة، مع بقاء المعنى العام للمدح محفوظًا في القراءتين.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ج1، ص511.

(2) النحو الوافي: ج2، ص68، 73، 75، 86؛ معاني النحو: ج2، ص45.

(3) معجم القراءات: ج4، ص622.

3- العدول من المفعولية إلى الإضافة:

المفعولية تتصل بالفعل اتصالًا مباشرًا، إذ تُبرز ما يتعدّى إليه الفعل، أو ما يتعلّق به من أغراضٍ ومعانٍ، وهي بابٌ واسع يشمل أنواعًا متعددةً من المفاعيل، تختلف باختلاف العلاقة بين الفعل وما بعده، كالذي يقع عليه الفعل، أو يُبيَّن سببه، أو يُوضَّح زمانه ومكانه، فهي من مكمِّلات العلاقات الإسنادية (المنصوبات)[1]. فالمفاعيل متعددة، منها: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول معه. وقد ورد في جملةٍ من القراءات العدول من المفعولية إلى الإضافة، وهذه وقفةٌ عليها:

أولاً: العدول من المفعول به إلى الإضافة:

ذكر بعض العلماء أن المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، وهذا التعريف جامعٌ يشمل حقيقة المفعول به من حيث المعنى والعمل. وقد شرحه ابن يعيش (ت: 646هـ) بقوله: (هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل في مثلِ قولك: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا"، و"بلغتُ البلدَ"، وهو الفارقُ بين المتعدِّي من الأفعال وغيرِ المتعدِّي، ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة، ويجيء منصوبًا بعاملٍ مضمرٍ مستعملٍ إظهارُه، أو لازمٍ إضمارُه)[2].

فقولنا: ضرب زيدٌ عمرًا، وبلغتُ البلدَ، فالمفعول به هو الذي يتأثر بالفعل، وبه يُعرَف الفعل إن كان متعدِّيًا أو لازمًا؛ لأن الفعل المتعدِّي يحتاج إلى مفعولٍ به ليتمَّ معناه، بخلاف الفعل اللازم الذي يكتفي بالفاعل.

ويتعدَّى الفعل إلى مفعولٍ واحد، مثل: ضرب زيدٌ عمرًا، أو إلى مفعولين، مثل: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وقد يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل في بعض الأفعال، كقولنا: أعلمتُ زيدًا عمرًا كريمًا[3].

وبذلك يظهر أن المفعول به ركنٌ أساسيٌّ في بيان المعنى وإتمام الجملة الفعلية، وبه يُميَّز نوع الفعل من حيث التعدِّي واللزوم.

وقد أُشكل على هذا التعريف أنه لا يصح في مثل: (ما ضربتُ زيدًا) و (لا تضرب زيدًا)؛ لأن الفعل لم يقع فيهما حقيقةً. وأُجيب بأن المقصود بالوقوع هنا التعلّق المعنوي لا الوقوع الحقيقي، أي إن المفعول به هو ما يتعلّق به الفعل، ويتوقف عليه فهم المعنى، سواء وقع الفعل في الواقع أم لم

---

[1] عبابنة، القراءات القرآنية رؤى لغوية معاصرة: ص496.

[2] شرح المفصل: ج1، ص208.

[3] شرح المفصل: ج1، ص208.

يقع. فقولنا: (زيدًا) في (ما ضربتُ زيدًا) مفعولٌ به؛ لأنه هو الذي يتوجَّه إليه الفعل في المعنى، ويُفهم به تمام الكلام[1].

وهذا ما ذكره ابن هشام (٧٦١هـ): (المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، كَـ "ضَرَبْتُ زَيْداً")، هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله، أُشْكِلَ عليه بقولك: (ما ضَرَبْتُ زَيْداً) و(لا تَضْرِبْ زَيْداً)، وأجاب بأنَّ المراد بالوقوع إنما هو تَعَلُّقُهُ بما لا يُعْقَلُ إلَّا به، ألا ترى أنَّ "زيداً" في المثالين متعلقٌ بـ "ضَرَبَ"، وأنَّ "ضَرَبَ" يتوقفُ فهمُهُ عليه أو على ما قامَ مَقامَهُ من المتعلقات[2].

وقد وردت في جملة من الآيات المباركة جملٌ كان الاسمُ منصوباً فيها على المفعولية وتحول إلى الجر بالإضافة في بعض القراءات القرآنية من ذلك:

١ – قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ﴾[الأنعام: ٨٣]

ففي قوله تعالى: ﴿دَرَجاتٍ مَنْ﴾، قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش ويعقوب: "دَرَجاتٍ مَنْ" بالتنوين، فهو منصوب على الظرف، فيكون "مَنْ" مفعولاً به، وتكون "دَرَجاتٍ" مفعولاً ثانياً، والأول هو "مَنْ". وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر: "دَرَجاتِ مَنْ" من غير تنوين، على الإضافة[3].

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿دَرَجاتٍ مَنْ﴾، فمن قرأ بالتنوين جعل "دَرَجاتٍ" و"مَنْ" في محل نصب، فتكون "دَرَجاتٍ": مفعولاً فيه، و"مَنْ": اسم موصول، مفعولاً به. ووجه هذه القراءة أنّ المعنى يحتمل التقديم والتأخير، كأن الأصل: نرفع من نشاء درجاتٍ، أو تكون (مَن) مفعول أول، و(درجاتٍ) مفعول ثانٍ أو تمييز أو حال[4].

أما من قرأ بالإضافة وحذف التنوين فقد نصب (درجاتِ) على أنها مفعول به و (من) مضاف إليه، أي أن الفعل (نرفع) تعدى إلى مفعول واحد هو (درجاتِ مَن نشاء)، أي: نرفع درجاتِ الذين نشاء رفعهم، و(مَن) هنا في محل جر مضاف إليه، لأنها أضيفت إلى (درجات)[5].

وجاء في كتاب الحجة في القراءات السبع: (يُقرأ بالتنوين والإضافة. فالحجة لمن نَوَّنَ: أنه نوى التقديم والتأخير، فكأنه قال: ﴿نَرْفَعُ مَنْ نَشَاءُ دَرَجَاتٍ﴾، فيكون "مَنْ" في موضع نصب، و"دَرَجاتٍ" منصوبة على أحد أربعة أوجه: إما مفعولاً ثانياً، وإما بدلاً، وإما حالاً، وإما تمييزاً. والحجة لمن أضاف:

---

(1) الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى: ص206.

(2) الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى: ص206.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع: ج1، ص437؛ معجم القراءات القرآنية: ج2، ص473.

(4) معاني القرآن: ج1، ص341.

(5) البحر المحيط: ج4، ص176؛ الكشاف: ج2، ص386.

أنه أوقع الفعل على "دَرَجاتِ" فنصبها، وأضافها إلى "مَنْ" فخفضه بالإضافة، وخَزَلَ التنوين للإضافة، و"نَشَاءُ" صلةٌ لـ "مَنْ")[1].

فعلى قراءة التنوين (درجاتٍ) تكون (منْ) في محل نصب مفعولاً به، وعلى قراءة عدم التنوين (درجاتِ) تكون (مَنْ) في محل جر بالإضافة.

وقد جاء نظير هذا في قوله سبحانه ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ﴾ [يوسف: ٧٦].

﴿دَرَجاتٍ مَنْ نَشاءُ﴾: قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن مُحَيْصِن وخلف وعيسى بن عمر والأعمش: "دَرَجاتٍ مَنْ..." بالتنوين، وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب وأبو جعفر: "دَرَجاتِ مَنْ" على الإضافة، فـ"دَرَجاتٍ" هنا محلُّها النصب، مفعولٌ به، و"مَنْ" محلُّها الجر[2].

تكون (درجاتٍ من) على تقدير: نرفع من نشاء درجات، و(مَنْ) هنا هو مفعول محله النصب، ودرجات ظرف، أو حرف جر محذوف منها، أي: إلى درجات.

فمن قرأ بالتنوين جعلها في محل نصب أي نرفع من نشاء درجاتٍ، وعلتهم في ذلك التقديم والتأخير، والمعنى نرفعه في العلم كما رفعنا يوسف فيه، وهو على قرائتهم مما يتعدى إلى مفعولين، أو يكون منصوباً على نزع الخافض، أي: نرفع من نشاء إلى درجات، أي مراتب، أو منصوب لأنه مفعول ثان أو بدل، أو حال، أو تمييز[3].

﴿دَرَجاتٍ مَنْ نَشاءُ﴾: قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن مُحَيْصِن وخلف وعيسى بن عمر والأعمش: "دَرَجاتٍ مَنْ..." بالتنوين، وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب وأبو جعفر: "دَرَجاتِ مَنْ" على الإضافة، فـ"دَرَجاتٍ" هنا محلُّها النصب، مفعولٌ به، و"مَنْ" محلُّها الجر. ومن قرأ بالخفض حذف التنوين وعلته حذف التنوين عند الإضافة، فجعل "دَرَجاتِ" في محل مفعول به و"مَنْ" مضافاً إليه، أي أن الفعل اتصل مباشرة بـ"دَرَجاتِ" وأضافها إلى "مَنْ" فكانت في محل جر بالإضافة وحذف التنوين.

٢- **قوله تعالى:** ﴿احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠].

ففي قوله تعالى: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ﴾، قرأ حفص عن عاصم والمفضل والحسن والمطوعي: "مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ" بتنوين "كُلٍّ" على تقدير محذوف عوض عنه التنوين، وقرأ أبو عمرو وابن عامر ونافع

[1] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ص143.
[2] معجم القراءات القرآنية: ج4، ص313.
[3] معاني القرآن، الفراء: ج2، ص52؛ الكشاف: ج3، ص304؛ البحر المحيط: ج5، ص328.

وابن كثير وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف: "مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ" بإضافة "كُلِّ" إلى "زَوْجَيْنِ"[1].

أي من كل حيوان احمل، وقرأه بالتنوين على أن (زوجين) مفعول (احمل)، و(اثنين) توكيد له (ومن كلّ): يجوز أن تكون متعلقة بـ (احمل)، أو تكون حالاً؛ على تقدير: من كل شيء، أو: صنف، أو: من كل نوع، فالتنوين عوض عن المحذوف[2].

ومن قرأ بالإضافة جعل (اثنين) مفعول (احمل)، وتقديره: احمل فيها اثنين من كل زوج، فـ (مِنْ كُلّ): على هذا حال[3].

فعلى كلا القراءتين يبقى (زوجين) على صورته (بالياء) وإن أختلف إعرابه بحسب تنوين (كل) وعدم تنوينها، فبالتنوين يعرب (زوجين) مفعولاً به، وبحذف التنوين يعرب (زوجين) مضافاً إليه ليكون (اثنين) هو المفعول به.

ثانياً: العدول من نصب المفعول المطلق إلى الجر بالإضافة:

المفعول المطلق هو المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع، سمي بالمطلق لصحة إطلاق صيغته دون الحاجة لتعلقه أو تقيده بقيد كباقي المفاعيل أو كالجار مع مجروره، فهو المفعول الحقيقي الذي أحدثه الفعل، فإذا قلت: (قام زيد)، و(فعل زيد قياماً)، كانا في المعنى سواء، ألا ترى أن القائل إذا قال: مَنْ فعل هذا القيام فتقول: زيد فعله[4].

وجاء في كتاب شرح الرضي: (قال ابن الحاجب: "فمنه المفعول المطلق، وهو اسم ما فعله فاعل فعل، مذكور بمعناه"، قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً، لأن ضاربية زيد في قولك: "ضرب زيد ضرباً"، لأجل حصول هذا المصدر منه)[5].

إن المفعول المطلق يأتي لتأكيد الفعل أو بيان نوعه أو عدده، وقد ذكر العلماء أن ما يُسمّى المؤكد لعامله إنما هو في الحقيقة مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل نفسه، لأن الفعل يدل على الحدث والزمن معاً، بينما المصدر يدل على الحدث فقط، كقولنا: قمتُ قياماً، فالتوكيد هنا للقيام لا للزمن[6].

---

(1) الحجة في القراءات السبع: ص186؛ معجم القراءات القرآنية: ج4، ص165.

(2) البحر المحيط: ج5، ص223.

(3) الكرباسي، إعراب القرآن: ج3، ص618.

(4) قطر الندى وبل الصدى: ص225-226.

(5) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: ج1، ص295.

(6) همع الهوامع في شرح الجوامع: ج3، ص94.

كما أنه يأتي مبيناً للنوع مثل: انطلقتُ انطلاقاً سريعاً، أو مبيناً للعدد مثل: ضربته ضربتين، وكل هذه الاستعمالات تهدف إلى توضيح المعنى وتقوية الفعل في النفس دون حاجة إلى تكراره[1].

وقد وردت مجموعة من الآيات القرآنية تضمنت مفعولاً مطلقاً وقد حُوّل هذا المفعول إلى مجرور بالإضافة في بعض القراءات من ذلك:

في قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ﴾[النساء: ١٢].

ففي قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً﴾، قرأ الجمهور: "غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً" بنصب "غَيْرَ" على الحال، وتنوين "مُضَارٍّ"، ونصب "وَصِيَّةً" على أنه مصدر مؤكد، أي: يوصيكم الله بذلك وصية، وقرأ الحسن: "غَيْرَ مُضَارِّ وَصِيَّةٍ" بخفض "وَصِيَّةٍ" بإضافة "مُضَارِّ" إليها، وهو من إضافة اسم الفاعل لمفعوله[2].

﴿غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً﴾: قرئ "غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً" بنصب "غَيْرَ" على الحال، و"وَصِيَّةً" مفعول مطلق، فهي مصدر لتأكيد الفعل أو بيانه، فـ"وَصِيَّةً" مصدر للفعل "يُوصِي بِها"، والضمير يعود عليها، أي: شريطة أن يكون غير مضار في وصيته تلك، فهي وصية من الله، وفي حقيقة الأمر تمثل حكماً وعهداً من الله لتقدروه حق قدره[3].

قراءة الحسن: "غَيْرَ مُضَارِّ وَصِيَّةٍ" بخفض "وَصِيَّةٍ" بإضافة "مُضَارِّ" إليها، وهو نظير: "يا سارِقَ اللَّيْلَةِ"، المعنى: يا سارقاً في الليلة، لكنه اتسع في الفعل فعداه إلى الظرف تعديته للمفعول به[4].

الاسم (وصيةً) في النص القرآني منصوب بالفتحةِ لكونهِ مفعولاً مطلقاً، وجاء في القراءات القرآنية مضافاً إلى اسم الفاعل (مضار) فكان مجروراً بالكسرة.

ثالثاً: العدول من الظرفية إلى الإضافة:

الظرف هو الوعاء، وهو ما يُسمّى بالمفعول فيه، وهو الذي يبيّن زمان أو مكان وقوع الفعل، مثل: "سافَرْتُ اليومَ" و"جَلَسْتُ تحتَ الشجرةِ"، واعلم أن الأصل في الظرف لـ "في"، قال سيبويه: "في

---

[1] النحو الوافي: ج2، ص204؛ معاني النحو: ج2، ص129.

[2] الحجة في القراءات السبع: ص120؛ معجم القراءات القرآنية: ج2، ص33.

[3] معاني القرآن، الفراء: ج1، ص258؛ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: ج3، ص137؛ الطبري، مجمع البيان في تفسير القرآن: ج3، ص28، 27.

[4] البحر المحيط: ج3، ص199.

للوعاءِ"، ولذلك قيل للظرفين: مفعول فيه، فإذا ذكرت "في" لم يكن الظرف غيرها، واشتملت على الضمير، وعملت عمل الفعل بحق النيابة، فإن لم تذكر، قام مقامها أسماء الزمان والمكان[1].

سُمّي ظرفًا لأنه يشبه الغلاف الذي يحتوي الفعل أو الحدث، فكما أن الكوب ظرف للماء، يكون اليوم ظرفًا للسفر، وتدل أكثر الظروف على معنى حرف الجر (في) من غير أن يُذكر لفظًا، فنقول: سافرت اليوم أي في اليوم، وتُعرب الظروف عادةً لأنها تتضمن هذا المعنى، لكن بعض الظروف لا يصح أن تسبقها كلمة (في)، بخلاف الظروف المتصرفة التي يمكن أن تسبقها[2].

كذلك لا يُعدّ اسم الزمان أو المكان ظرفًا عند النحاة إلا إذا تضمّن معنى الظرفية، أي معنى (في)، فنقول: سرتُ يمينك أي سرتُ في جهة اليمين، وقدمتُ صباحَ اليوم أي قدمتُ في الصباح، فاليمين احتوت السير كما يحتوي الوعاء ما فيه، والصباح احتوى القدوم، ولذلك سُمّي كلٌّ منهما ظرفًا لأنه يبيّن الزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل[3].

ذكر فاضل السامرائي أن ليس كل ظرف يدل على معنى "في"، فبعض الظروف إذا أضفنا إليها "في" تغير معناها، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]، فالمعنى: يعيش ألف سنة، ولا يصح أن نقول: يُعَمَّرُ في ألف سنة، لأن ذلك يجعل المعنى: يستغرق التعمير ألف سنة، أي يستمر البناء خلالها، وهذا مختلف تماماً. ثم ذكر أنواع الظرف إضافة إلى النوع الأول المتضمن معنى "في"، منه ما دل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه، ومنه ما دل على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته[4].

وقد ورد في القرآن الكريم جملة من الآيات القرآنية تضمنت الظرف وقد عُدِل عنه في القراءات القرآنية إلى الإضافة من ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ **[النمل: ٨٩]**

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف: ﴿مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ على إعمال المصدر في الظرف بعده، أو الظرف منصوب به "آمِنُونَ"، وقرأ أبو جعفر ونافع برواية ورش وقالون وابن جماز وأبي بكر بن أبي أويس والمسيبي: "مِنْ فَزَعِ يَوْمَئِذٍ" على الإضافة وفتح الميم، والفتحة حركة بناء لأنه يوم أضيف إلى غير متمكن وهو "إِذْ"[5].

---

[1] همع الهوامع في شرح الجوامع: ج3، ص138.

[2] النحو الوافي: ج2، ص243.

[3] معاني النحو: ج2، ص153.

[4] معاني النحو: ج2، ص156-157.

[5] الحجة في القراءات السبع: ص275؛ معجم القراءات القرآنية: ج6، ص565.

من قرأ (فزعٍ يومئذٍ) بتنوين ونصب ما بعده حجته أنه أراد أن يعمل المصدر وهو(فزع) في الظرف، وهو (يوم)، على تقدير: وهم من أن يفزعوا يومئذ، فـ (يومئذ) نصب على الظرف، والعامل (فزع)، ويجوز أن ينتصب (يوم) على الظرف، وهو في موضع صفة لـ (فزع) لأن المصادر يحسن أن توصف بأسماء الزمان كما يجوز أن تكون أسماء الزمان خبرا عنها، والتقدير إذا جعلته (صفة: فهم من فزع يحدث يومئذ)، فيحدث صفة لفزع، وهو العامل في(يوم)، لكن حُذف، وأقام (يوما) مقامه، ففيه ضمير يعود على الموصوف، كما كان في يحدث الذي قام يوم مقامه، ويجوز أن ينتصب (يوم) بـ (آمنين)، والتقدير: وهم آمنون يومئذ من فزع، والفزع يجوز أن يكون واحدا، ويجوز أن يكون متكررا كثيرا في يوم القيامة والكثرة أولى به لهول ذلك اليوم[1].

ويحتمل معنى الفزع عند التنوين معنيين: أحدهما الخوف من عقاب الله تعالى يوم القيامة، أو يكون الخوف من أهوال يوم القيامة وشدة العذاب، فالطبيعة البشرية تقتضي هذا الفزع وكذلك خوف العقاب فهو يحتمل المعنيين معاً[2].

أما من قرأ بالإضافة وبغير التنوين فأنه أضاف (الفزع) إلى (يوم) لكون الفزع فيه، فالمصدر يضاف إلى المفعول، وهو الظرف، فمن خفض الظرف فمن أجل إضافة (فزع) إليه أجراه مجرى سائر الأسماء، ومن قرأ (يومَ) بفتح الميم فقد بنى يوم و(إذا) اسماً واحداً[3].

ويكون المعنى (الفزع) عند الإضافة هو ما لا يخلو منه أحد عند الإحساس بشدة تقع وهول يفجأ من رعب وهيبة، وإن كان المحسن يأمن لحاق الضرر به، وإن كانت ساعة إعزاز وتكرمة وإحسان وتولية.

فعلى قراءة (من فزعٍ) بتنوين عمل المصدر في الظرف(يومئذٍ) فهو منصوب على الظرفية، أما بقراءة (من فزعِ) بحذف التنوين وأضاف (فزع) إلى (يومِ) فهو مجرور بالإضافة.

ومن ذلك ذكر في بعض القراءات القرآنية العدول فيها من العطف على الظرفية إلى الجر بالإضافة في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦]. قرأ أبو عمرو وحميد وأبو جعفر: ﴿عَشِيَّةً أَو ضُحَاهَا﴾ ظرفاً منصوباً، وقرأها الجمهور بالإضافة: "عَشِيَّةَ ضُحَاهَا"[4].

---

[1] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ج2، ص196.

[2] معاني القرآن، ج2، ص275؛ التبيان في تفسير القرآن: ج8، ص122.

[3] البحر المحيط: ج7، ص96.

[4] معجم القراءات القرآنية: ج10، ص297.

فالأصل في (ضحاها) أنها ظرف زمان، أي: المعنى يكون مباشر، زمن الرؤية حين حصلت، فجعلوا الضحى ظرف زمان كـ(عشية)، أي: زمانيين متتاليين يدل كل منهما على زمن مختلف[1].

﴿عَشِيَّةً أَو ضُحَاهَا﴾: قرأ أبو عمرو وحميد وأبو جعفر: "عَشِيَّةً أَضْحَاهَا" ظرفاً منصوباً، وقرأها الجمهور بالإضافة: "عَشِيَّةَ ضُحَاهَا". أما من قرأها بالإضافة: فقد أضاف الضحى إلى العشية لأنهما طرفا النهار، فصح إضافة أحدهما إلى الآخر، أو قد يكون حدد الضحى المقصودة، أي: ضحى عشية معينة، فبين الله سرعة مجيئها وقرب حضورها. ذكرها الفراء في كتابه: (يقول القائل: وهل للعشى ضحا؟ إنما الضحا لصدر النهار، فهذا بين ظاهر من كلام العرب أن يقولوا: آتيك العشية أو غداتها، وآتيك الغداة أو عشيتها، تكون العشية في معنى: آخر، والغداة في معنى: أول. أنشدني بعض بني عقيل: نحن صبحنا عامراً في دارها عشية الهلال أو سرارها قبل اصفرار الشمس واحمرارها أراد عشية الهلال أو عشية سرار المشية فهذا أشد من ذلك)[2].

وأضاف الضحى إلى العشية، لكونها طرفي النهار، بدأ بذكر أحدهما فأضاف الآخر إليه تجوزاً واتساعاً، وحسن الإضافة كون الكلمة فاصلة، والله سبحانه وتعالى أعلم[3].

4- العدول من شبه الجملة إلى الإضافة:

قد وردت جملة من الآيات القرآنية تضمنت شبه جملة (جاراً ومجروراً) وقد حُوّلت من المجرور بحرف إلى جر بالإضافة في بعض القراءات من ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾[آل عمران: ١٢١]

﴿مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾: قراءة الجماعة: "مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ" على الجمع، وقرأ عبد العزيز المكي عن بعضهم: "مَقْعَداً لِلْقِتَالِ" مفرداً، وقرأ الأشهب: "مَقَاعِدَ الْقِتَالِ" على الجمع والإضافة[4]. من قرأ (مقاعدَ للقتالِ) تكون (مقاعد) جمع تكسير على وزن (مفاعِل)، تعني المواضع التي يجلس فيها المقاتلون استعدادًا للقتال، و (لِلْقِتَالِ): جار ومجرور متعلقان بـ(مقاعد) حال كونها مخصصة للغرض العسكري[5].

﴿مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾: قراءة الجماعة على الجمع، وقرأ عبد العزيز المكي عن بعضهم: "مَقْعَداً لِلْقِتَالِ" مفرداً، وقرأ الأشهب: "مَقَاعِدَ الْقِتَالِ" على الجمع والإضافة. فالجمع يوحي بتعدد الأماكن، أو

---

[1] معاني القرآن، ج3، ص234.
[2] معاني القرآن، ج3، ص234.
[3] البحر المحيط: ج8، ص416.
[4] معجم القراءات القرآنية: ج1، ص567.
[5] إعراب القرآن، للكرباسي: ج1، ص556.

المواضع، أو الخطط العسكرية، أو يكون قد حمله على ما قبله وهو قوله: ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فيأتلف اللفظ والمعنى. ذكره الزمخشري في كتابه أن معنى "قَعَدَ" صار: "مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ: مواطن ومواقف"، وقد اتسع في "قَعَدَ" و"قَامَ" حتى أجريا مجرى "صَارَ"، واستعمل المقعد والمقام في معنى المكان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: 55]، ﴿قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: 39]، أي: من مجلسك وموضع حكمك. وقد رد عليه بعض المفسرين، إن إجراء "قَعَدَ" مجرى "صَارَ" جاء في موضع واحد فقط فهي شاذة لا تتعدى، ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً﴾ [الإسراء: 29] أي: فتصير[1].

أما من قرأ على الجمع والإضافة (مقاعدَ القتالِ) بانتصاب (مقاعدَ) على أنها مفعول ثان لـ(لتبوئ)، بإضافة (مقاعد) إلى (القتال)، بدلًا من حرف الجر، فالإضافة هنا تفيد التخصيص، أي مقاعد مختصة بفعل القتال دون غيره، أو يكون المعنى هو تحديد الغرض منها، وتعدد أماكن المسلمين أثناء القتال وتوزيعهم تطلب أن تكون صيغة (مقاعد) جمع وتضاف إلى (القتال) لتبين الوظيفة هنا[2].

فالقراءة بحرف الجر (للقتال) تكون شبه الجملة متعلقة بمحذوفٍ نعتاً للمقاعد، وقراءة الإضافة (مقاعد القتال) يكون (مقاعد) مضاف و(القتال) مضاف إليه.

5- العدول من النعت إلى الإضافة:

النَّعْتُ (ويسمّى الصفة) هو كلمة تصف اسماً قبلها لتوضّح معناه أكثر، فقولنا: مررتُ برجلٍ كريم، كلمة كريمٍ هي نعت، لأنها وصفت الرجل وبيّنت صفته (أنه كريم)، لكن أحيانًا النعت لا يصف الاسم مباشرة، بل يصف شيئاً مرتبطاً به، وهذا يُسمّى بنعت السببي مثل:

مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوهُ، هنا كلمة "كريم" وصفت الأب، وليس الرجل نفسه، لكنها ارتبطت به لأن الأب يخص الرجل. ومثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: 75]، كلمة "الظالم" نعت سببي، لأنها تصف الأهل (أهل القرية) وليس القرية نفسها. ويأتي النعت لفائدة، وفائدته: تخصيص، أو توضيح، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو توكيد، أو إعلام المخاطب أن المتكلم عالم بحال المنعوت[3].

وجاء في المفصل: (هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان، والذي تُساقُ

---

[1] الكشاف: ج1، ص619.

[2] البحر المحيط: ج3، ص48-49.

[3] معاني النحو: ج3، ص157.

له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال: إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف)[1].

فالنعت يدلّ على معنى في متبوعه ويطابقه في الإعراب، وقد بيّن الرضي إن الصفة تُطلق على معنيين: عام وخاص، فالعام يشمل كل لفظ فيه معنى الوصفية سواء كان تابعاً أم غير تابع، كخبر المبتدأ في نحو زيد قائم، أو الحال في نحو جاء زيد راكباً، لأنهما يدلان على وصف، أما الخاص فهو ما كان فيه معنى الوصفية بشرط أن يكون تابعاً، مثل جاء رجل ضارب، و أن الحدّ ينتقض بأسماء المكان والآلة كـ المقتل والموضع، لأنها تدل على ذات ومعنى مقصود ومع ذلك ليست صفات، مما يدلّ على دقّة التمييز بين الاسم الدال على الذات، والصفة الدالة على ذاتٍ موصوفة بمعنى[2].

وقد وردت جملةٌ من الآيات القرآنية تضمنت نعتاً تحولت في بعض القراءات إلى مجرورات بالإضافة من ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢]

﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾: قرأها الجمهور بالتنوين، وقرأ ابن عباس: "وَلَيَالِ عَشْرٍ" بالإضافة، وذكرها ابن خالويه عن ابن عامر، قرأ ابن عباس: "لَيَالِ عَشْرٍ" بالإضافة، أي: الليالي مضافة إلى عشر[3].

قال ابن عباس والحسن وعبد الله بن الزبير ومجاهد ومسروق والضحاك وابن زيد: وهي العشر الأول من ذي الحجة شرفها الله تعالى ليسارع الناس فيها إلى عمل الخير واتقاء الشر على طاعة الله في تعظيم ما عظم وتصغير ما صغره، وينالون بحسن الطاعة الجزاء بالجنة. وقال قوم: هي العشر من أول محرم، والأول هو المعتمد[4].

الإعراب والأصل للآية الكريمة إن (ليالٍ) اسم معطوف على (الفجر) و(عشرِ) نعت (ليال)، أي: إن الله سبحانه وتعالى قد أقسم بالفجر كما أقسم بالصبح ﴿والصبح إذا أسفر﴾ **[المدثر: ٣٨]**، وأراد بالليالي العشر: عشر ذي الحجة، فهي مخصوصة بفضيلة ليست لغيرها، أي: تعظيماً لهذه

---

[1] الزمخشري، المفصل: ٤٧/٣.

[2] شرح الكافية للرضي:٢٨٣/٢.

[3] معجم القراءات القرآنية:٤١٤/١٠.

[4] التبيان في تفسير القرآن: ٣٤١/١٠

الليالي، وبعضهم قال:" ليال" بدون ياء، والبعض الآخر ذكرها بياء، والمراد: ليالي أيام العشر، فحذف المعدود لذلك جاز سقوط تاء " عشر"، فالليالي موصوفة بأنها عشر[1].

وقرأ ابن عباس (ولياليَ عشرٍ) بالإضافة فتحولت (عشر) من نعت إلى مضاف إليه. ونجد في هذه القراءة أن إعراب (عشرٍ) قد اختلف بالاعتماد على وجود التنوين وعدمه، فبوجوده تكون(عشر) نعتاً لـ(ليال)، وبحذفه تكون (عشر) مضافاً إلى ليالِ.

٢- قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]

قرأ أبو عمرو والأخفش والداجوني عن هشام وقتيبة ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ بتنوين "قَلْبٍ"، فصار "مُتَكَبِّرٍ" صفة، وقرئ فيها بالإضافة كما في قراءة حفص[2].

قرأ أبو عمرو والأخفش والداجوني عن هشام وقتيبة: "عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ" بتنوين "قَلْبٍ"، فصار "مُتَكَبِّرٍ" صفة، وقرئ فيها بالإضافة كما في قراءة حفص. عندما قرئ "قَلْبٍ" بتنوين جعل التكبر والجبروت صفة ملازمة للقلب بذاته، فإذا تكبر القلب قسى، وكل ما زادت قسوته ترك طاعة الله، وتسلط على خلق الله فهو جبار متكبر، فطبع الله على كل قلب جاف فظ غليظ، وعلى سمع وبصر وعقل كل متكبر جبار، فجعلوا الفعل للقلب لأنه ملك البدن ومستقر الكبر، لأن الكبر إذا سكنه تكبر له صاحبه، ودليل ذلك قوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾، لأن الأعناق إذا ذلت وخضعت ذل لذلك وخضع أربابها[3].

وجاء في كتاب الحجة في القراءات السبع: (على كل قلب متكبر جبار، إجماع القراء ها هنا على الإضافة إلا أبا عمرو فإنه نون القلب. فالحجة لمن أضاف: أنه جعل القلب خلفاً من اسم محذوف، فأقامه مقامه عند الكوفيين، وهو عند البصريين صفة قامت مقام الموصوف، ومعناه عندهم: على كل قلب رجل متكبر، أو يريد به التقديم والتأخير، كما حكى عن بعض فصحاء العرب: أن فلاناً لممن يرجل شعره كل يوم جمعة، أراد كل يوم جمعة فقدم وأخر)[4].

الفارق بين القراءتين مبني على وجود التنوين وحذفه فبوجوده (قلبٍ متكبرٍ) تكون (متكبرٍ) صفة لـ(قلبٍ) مجرور على التبعية، وبحذف التنوين تكون(متكبر) مضافة إلى (قلب) وعلى هذا يكون إعرابه مضافاً إليه مجروراً.

---

[1] معاني القرآن، الفراء: ج6، ص259؛ الكشاف: ج6، ص367؛ قطر الندى وبل الصدى: ص256؛ إعراب القرآن، الكرباسي: ج8، ص620.

[2] الكشف عن وجوه القراءات: ج1، ص344؛ معجم القراءات القرآنية: ج8، ص223.

[3] معاني القرآن، الفراء: ج3، ص9؛ التبيان في تفسير القرآن: ج9، ص74؛ البحر المحيط: ج7، ص446.

[4] الحجة في القراءات السبع: ص314.

٣- **قوله تعالى:** ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [ابراهيم: ١٨]

﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾: قراءة الجماعة: "فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ" بتنوين "يَوْمٍ"، و"عَاصِفٍ" وصف له، وقرأ ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبي بكير والحسن والنخعي والجحدري: "فِي يَوْمِ عَاصِفٍ" على الإضافة. من قرأ "يَوْمٍ عَاصِفٍ" بتنوين جعل "عَاصِفٍ" نعتاً لـ"يَوْمٍ"، أي: في يوم ما أشده وما أقساه من يوم، والعاصف هو الريح لا اليوم، شديد الحركة، شديد اللهيب. وقال: "في يَوْمٍ عاصف" فجعل العصوف تابعاً لليوم في إعرابه، وإنما العصوف للريح[1].

شبه الله سبحانه وتعالى أعمال الكفار كالرماد الذي تشتد به الريح العاصف في أنها لا محصول لها ولا ينتفع بها يوم القيامة.

﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾: قراءة الجماعة: "فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ" بتنوين "يَوْمٍ"، و"عَاصِفٍ" وصف له، وقرأ ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبي بكير والحسن والنخعي والجحدري: "فِي يَوْمِ عَاصِفٍ" على الإضافة. من قرأ "يَوْمٍ عَاصِفٍ" بتنوين جعل "عَاصِفٍ" نعتاً لـ"يَوْمٍ"، أي: في يوم ما أشده وما أقساه من يوم، والعاصف هو الريح لا اليوم، شديد الحركة، شديد اللهيب. وقال: "في يَوْمٍ عاصف" فجعل العصوف تابعاً لليوم في إعرابه، وإنما العصوف للريح. أما من قرأ بالإضافة: "يَوْمِ عَاصِفٍ" وهو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فالتقدير: في يوم ريح عاصف، أي: في يوم من الأيام زمان عاصف، وكذلك في يوم قد غمرته العواصف حتى أفقدته زمانه. قال ابن جني: (وحسن حذف الموصوف هنا شيئاً؛ لأنه قد ألف حذفه في قراءة الجماعة: في يوم عاصف...)[2].

فهم لا يقدرون يوم القيامة مما كسبوا من أعمالهم على شيء أي: لا يرون له أثراً من ثواب، كما لا يقدر من الرماد المطير بالريح على شيء[3].

إن العصوف وإن كان للريح فإن اليوم يوصف به؛ لأن الريح فيه تكون، فجاز أن تقول يوم عاصف كما تقول: يوم بارد ويوم حار، أو يريد في يوم عاصف الريح تحذف الريح لأنها قد ذكرت في أول الكلمة، نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة فلما جاء بعد اليوم اتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه[4].

---

[1] التبيان في تفسير القرآن: ج6، ص285؛ معجم القراءات القرآنية: ج4، ص467؛ معاني القرآن، الفراء: ج2، ص73.

[2] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ج1، ص361.

[3] مجمع البيان في تفسير القرآن: ج6، ص49؛ البحر المحيط: ج5، ص405.

[4] معاني القرآن، الفراء: ج2، ص74.

فالفارق بين القراءتين قائمٌ على وجود التنوين وحذفه، فبوجوده التنوين يكون (عاصف) صفة لـ(يوم)، بحذف التنوين يكون (يوم) مضافاً و(عاصفٍ) مضافاً إليه مجروراً.

6- العدول من البدل إلى الإضافة:

البدل هو التابع بلا واسطة، المقصود وحده بالحكم، ويذكر المتبوع له ليكون كالتوضيح بعد الإبهام، (إنه التابع المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه، من غير أن تتوسط – في الأغلب – واسطة لفظية بين التابع والمتبوع)[1].

بهذا التعريف فرق بين البدل والتوابع الأخرى التي ليست مقصودة بالحكم، فالغرض منه هو تقرير الحُكم السابق وتقويته بتعيين المراد ورفع الاحتمال عنه[2].

البدل والمبدل منه يُذكران معاً في الجملة، لكن المعنى الأساسي يكون في البدل، والمبدل منه يُذكر فقط للتوطئة أو التوضيح، ولا يُلغى دوره تماماً من المعنى، ولهذا سُمّي بدلاً لأنه يأخذ موقع المبدل منه في الإعراب والمعنى، لكن لا يُلغيه من الجملة. وهذا ما جاء في كتاب شرح المفصل لابن يعيش: (أن البدل هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد)[3].

أما أنواع البدل منه ما يكون بدل مطابقة وهو بدل كل من كل وفائدته الإيضاح والتبيين ويكون باجتماع البدل والمبدل منه، أو يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتمال وهو ما دل على معنى في متبوعه وفائدته الإجمال والتفسير بعد الإبهام لما فيه من تأثير على النفس، أو بدل مغاير وهو بدل الغلط والنسيان، كأن تذكر شيئاً ثم بدا لك ان تضرب عنه بذكر أخر بدل عنه، أما النسيان فيكون بان تنسى شيئا ثم تتذكر المنسي فتذكره بدلا الأول، وهذا البدل لا يكون منه في القرآن، وإنما وقع في الكلام غلط أو نسيان[4].

وقد ورَدَ في القرآن الكريم جملة من الآيات القرآنية تضمنت البدل وقد عُدِل عنه في القراءات القرآنية إلى الإضافة من ذلك ما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦]

---

[1] النحو الوافي: ج3، ص663.

[2] النحو الوافي: ج3، ص663.

[3] شرح المفصل: ج3، ص116.

[4] شرح الكافية للرضي: ج2، ص384-385؛ قطر الندى وبل الصدى: ص309-310؛ معاني النحو: ج3، ص181.

﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾: قرأ حفص عن عاصم وحمزة وابن مسعود ومسروق بخلاف عنه وأبو زرعة وابن وثاب وطلحة والحسن والأعمش: "بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ" الأول مُنَوَّن، والكواكب بالخفض بدلاً منه، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ويحيى بن وثاب والحسن وأبو بكر والأعمش وأبو جعفر وخلف ويعقوب: "بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ" بالإضافة، والكواكب بيان للزينة، أو هو من إضافة المصدر إلى مفعوله أو فاعله[1].

والحجة لمن حذف التنوين، وأضاف: أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له، لأن الاسم إذا ألفى الاسم بنفسه ولم يكن الثاني وصفاً للأول ولا بدلاً منه ولا مبتدأ بعده أزال التنوين وعمل فيه الخفض، لأن التنوين معاقب للإضافة " فلذلك لا يجتمعان في الاسم"[2].

فالفرق بين الآية وقراءتها في قوله (زينة الكواكب) قائمٌ على وجود التنوين وحذفه، بوجود التنوين تكون(الكواكب) بدلاً من (زينةٍ) ولما كانت (زينة) مجرورة جاءت (الكواكب) مجرورة، وأما بحذف التنوين فتكون (زينة) مضافاً و(الكواكب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

٢- قوله تعالى: ﴿سَآتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [النمل: ٧].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف ورويس عن يعقوب والأعمش: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ بالتنوين فيهما، و"قَبَسٍ" بدل من "شِهَابٍ"، أو صفة له بمعنى مقتبس أو مقبوس، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والحسن وأبو جعفر وروح وزيد عن يعقوب: "بِشِهَابِ قَبَسٍ" بالإضافة لبيان النوع، كقولهم: خاتم فضة، واختاره أبو عبيد وأبو حاتم[3].

مَنْ قرأ (شهابٍ قبسٍ) بالتنوين وجعل (قبس) بدل من شهاب، فهو جعل القبس بدل عن الشهاب أو نعتاً له، لأن الشهاب هو شعلة من النار ساطعة، والقبس شعلة نار تقتبس من معظم النار، فعلى هذا المعنى يصح أن تكون (قبس) بدل من الشهاب لأنها: ما اقتبست منه، فهو بمعنى المقبوس[4].

فموسى (عليه السلام) أخبر أهله بأنه يأتيهم بخبر من هذه النار، أو أنه يأتي بشعلة منه، وذكر الدكتور فاضل السامرائي في كتابه عن فعل الاتيان بأنه يدل على قوة اليقين والثقة في النفس وهذا ملائم مع سياق السورة الكريمة التي تدل على الوثوق والقطع بالأمر[5].

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات: ج2، ص222؛ معجم القراءات القرآنية: ج8، ص5؛ معاني القرآن: ج2، ص382؛ الكشاف: ج5، ص201؛ البحر المحيط: ج7، ص338.

(2) الحجة في القراءات السبع: ص301.

(3) معاني القرآن، الفراء: ج2، ص286؛ معجم القراءات القرآنية: ج6، ص483.

(4) التبيان في تفسير القرآن: ج8، ص76؛ الكشاف: ج4، ص432؛ البحر المحيط: ج7، ص53.

(5) السامرائي، لمسات بيانية في نصوص التنزيل: ص88.

أما من قرأ بالإضافة وحذف التنوين من "بشهابِ" وأضاف "قبس" لها، كأنه أضاف النوع إلى جنسه، فالشهاب يكون قبساً وغير قبس، فهو بما يضاف إلى اسمه، إذا اختلفت أسماؤه، فجعل الشهاب غير القبس، (فالحجة لمن أضاف: أنه جعل الشهاب غير القبس، فأضافه، أو يكون أراد: بشهاب من قبس فأسقط (من) وأضاف، أو يكون أضاف، والشهاب هو القبس، لاختلاف اللفظين، كما قال تعالى: "ولدار الآخرة خير")[1].

فالفارق بين القراءتين قائمٌ على وجود التنوين وحذفه، فبوجود التنوين تكون (قبس) بدلاً أو نعتاً لـ(شهاب) ويكون مجروراً بالكسرة لأن (شهاب) مجرور، أما بحذف التنوين فتكون (شهاب) مضافاً و(قبس) مضافاً إليه مجرور بالكسرة.

٣- **قوله تعالى:** ﴿جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾[سبأ: ١٦].

﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾: قرأها بعضهم على أنها بدل، وقرأ أهل البصرة بغير تنوين على الإضافة[2].

من قرأ (أُكُلٍ) بتنوين، جعل (خمطٍ) بدلاً عنها، أي: هو بعينه فالأكل والخمط بمعنى واحد، لذا كرهوا إضافة الشيء إلى نفسه، أو وجه التنوين على أن أصله ذواتي أكل أكل خمط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو وصف الأكل بالخمط، كأنه قيل: ذواتي أكل بشع[3].

وأجمع القراء على التنوين إلا ابو عمرو فأضاف (والحجة لأبي عمرو: أنه جعل الأكل أشياء كثيرة، و "الخمط" جنساً من المأكولات، فأضاف كما يضيف الأنواع إلى الأجناس و (الخمط): ثمر الأراك فأما "أكل" فيقرأ بضم الكاف على الأصل وإسكانها تخفيفاً)[4].

فالفارق بين القراءتين قائمٌ على التنوين وحذفه، بوجود التنوين تكون (خمطٍ) بدلاً لـ(أُكُلٍ) ويكون مجرور بالكسرة لان(أكل) مجرور، أما بحذف التنوين فتكون(أكل) مضافاً و(خمط) مضاف إليه مجرور بالكسرة.

٤- **قوله تعالى:** ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[البقرة: ١٨٤]

---

[1] الحجة في القراءات السبع: ص269.

[2] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ج2، ص205؛ معجم القراءات القرآنية: ج7، ص355.

[3] الكشاف: ج5، ص116.

[4] الحجة في القراءات السبع: ص293.

قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر ويعقوب وابن محيصن واليزيدي: "فِدْيَةٌ طَعَامُ" ورفع "الفِدْيَة" بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعليه فدية، ونحوه، وقرأ نافع وابن عامر وابن ذكوان وأبو جعفر والحسن والمطوعي: "فِدْيَةُ طَعَامِ" على الإضافة[1].

﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾: قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر ويعقوب وابن محيصن واليزيدي: "فِدْيَةٌ طَعَامُ" ورفع "الفِدْيَة" بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعليه فدية، ونحوه، وقرأ نافع وابن عامر وابن ذكوان وأبو جعفر والحسن والمطوعي: "فِدْيَةُ طَعَامِ" على الإضافة. فالطعام بيان لنوع الفدية أو بدل، أي الفدية ليست مطلقة وإنما محددة بنوع معين وهو الطعام، وجاء في الكشف عن وجوه القراءات السبع علة هذه القراءة: (ووجه القراءة أنه سمى الشيء الذي يفدى به الطعام فدية، ثم أبدل الطعام منها، بدل الشيء من الشيء، وهو هو، فبين الله به من أي نوع هي، بالطعام أو غيره، وهو الاختيار لأن المعنى عليه)[2].

ومن قرأ بالإضافة (فديةُ طعامِ) وحذف التنوين علته في هذه القراءة هو من باب إضافة الشيء إلى جنسه أي إضافة بعض إلى كل، أو مكوّنه (مثل قولنا: خاتمُ حديدٍ)، لتوضيح أن هذه الفدية الواجبة جنسها ونوعها هو (الطعام) وأيضا من بابٍ أن لغة الإضافة تكون أخف في النطق من قراءة التنوين[3].

إذا أصبح الاسم (طعام) حسب هذه القراءة مجروراً بالإضافة بعد أن كان مرفوعاً على البدلية أو عطف البيان.

٥-**قوله تعالى:** ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[المائدة: ٩٥].

﴿كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾: قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: "كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ" بالتنوين، ورفع "طَعَامُ"، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر: "كَفَّارَةُ طَعَامِ مَسَاكِينَ" على الإضافة، وهي هنا للبيان[4].

من قرأ بالتنوين والرفع (كفارةٌ طعامُ) فحجته أنها هي في المعنى، أي بدل الشيء من الشيء، بدل معرفة من نكرة، أي (الطعام) هو عينه (الكفارة) في المعنى، وهذا معنى (بدل الشيء من الشيء) أو بدل كل من كل، لأن الكفارة المقصودة هنا هي الطعام نفسه.

---

[1] الخياط، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة: ص175؛ معجم القراءات القرآنية: ج1، ص252.

[2] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ج1، ص283.

[3] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ج1، ص283.

[4] الحجة في القراءات السبع: ص134؛ معجم القراءات القرآنية: ج2، ص342.

ومن قرأ بالرفع والإضافة (كفارةُ طعامِ) حجته في ذلك إقامة الاسم مقام المصدر تكون كلمة (طعامٍ) مضافةً إليها، حيث أُضيفت الكفارة إلى الطعام، فكأنه جعل لفظ (الطعام) مكاناً للفظ (الإطعام)، فالمعنى: (أو كفارةُ إطعامٍ)، فأضيفت الكفارة إلى نوعها وعملها[1].

من ذكر التنوين ورفع(كفارةٌ) فقد رفع (طعامُ) على أنه بدلاً من (كفارةٌ) فهي بدل الشيء من الشيء، ومن من قرأ برفع (كفارةُ) وعدم التنوين جعل الـ(طعامِ) مضافاً إليه.

7- العدول من التمييز إلى الإضافة:

التمييز هو اسم نكرة منصوب يأتي في الجملة لتوضيح المعنى وإزالة الغموض، وتُسمّى الكلمة التي يوضّحها (المميَّز)، ويمكن الاستغناء عنه دون فساد التركيب، لكنه ضروري لتوضيح المعنى، ويُستعمل التمييز بعد الأعداد والمقادير أو الصفات الغامضة، مثل: اشتريتُ عشرين كتابًا وازداد الطالب علمًا، ويمكن أن يُسبق بحرف الجر (من) البيانية غالباً للدلالة على التوضيح، كقولنا: اشتريتُ عشرين من الكتب[2].

التمييز، هو ما اجتمع فيه خَمْسَةُ أُمُورٍ؛ أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون فَضْلَة، والثالث: أن يكون نكرة، والرابع: أن يكون جامداً، والخامس: أن يكون مُفَسِّراً لما آنبهم من الذوات[3].

وينقسم التمييز على نوعين: تمييز المفرد وتمييز الجملة، فتمييز المفرد، أو تمييز الذات، هو الذي يوضّح لفظًا غامضاً يدل على عدد أو مقدار، مثل: اشتريتُ عشرةَ كتبٍ ورطلاً عسلًا. أما تمييز الجملة أو تمييز النسبة، فهو الذي يزيل الغموض عن معنى الجملة كلها، ويبيّن العلاقة بين الفعل والفاعل، مثل: زادت البلادُ سكانًا وازداد الطالبُ علمًا، ويكون أصل تمييز الجملة غالباً فاعلاً أو مفعولًا به أو مفعولًا مطلقاً[4].

وقد وردَ التمييز في جملة من الآيات القرآنية وتحوّل إلى مضافٍ إليه في بعض القراءات القرآنية من ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ [الأنعام: ١٩]

---

[1] الكشاف: ج2، ص295.

[2] شرح قطر الندى وبل الصدى: ص383.

[3] شرح قطر الندى وبل الصدى: ص383.

[4] النحو الوافي: ج2، ص418-419.

﴿أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾: قراءة الجماعة: "أَكْبَرُ شَهَادَةً" بالنصب على البيان، فهو تمييز، وقرأ بعضهم: "أَكْبَرُ شَهَادَةٍ" بالجر على الإضافة[1].

من قرأ برفع (أكبر) على أنه خبر لمبتدأ (أي) جعل(شهادة) منصوبة على التمييز، والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول، فوضع شيئاً مقام شهيد، ليبالغ في التعميم، وتكون معنى (أكبر) أعظم وأصح، أي: لا يجري فيها الخطأ ولا السهو، فما هو أعظم شهادة؟، الجواب: الله[2].

فالله يأمر نبيه (صل الله عليه وسلم) أن يسألهم، ثم قال: (قُل الله)، فالله جلا وعلا أعظم.

أما من قرأ بالإضافة (شهادةٍ) والمعنى يكون: أي شيء أعظم في الشهادة من غيره، والفرق بين: أكبر شهادة بالنصب و (أكبر شهادة) بالجر أن الجر يوجب أنَّ الموصوف شهادة، وليس كذلك النصب، ومثله: (أَحْسَنُ وجهاً)، (وأَحْسَنُ وجه) أي: أن الشهادة بالجر أصبحت هي الموصوف الحقيقي، والتي وصفها بأنها أكبر، أي: الشهادة نفسها هي الأكبر، أما (شهادةً) بالنصب: أي شيء هو أكبر في شيء يدعى شهادة؟ الجواب: الله، فهي ليست موصوفة بأنها أكبر، بل هي تمييز وتفسير لكلمة (أكبر)[3].

نجد في قوله (أكبرُ شهادة) أن الاسم الأول (أكبر) لا يقبل التنوين لكونه ممنوعاً من الصرف لذا جاز في الاسم الثاني (شهادةً) النصب على أنه تمييز لـ(أكبر) وجاز فيه الجر على أنه مضاف إلى (أكبر) وهذا ما كان في القراءة الثانية.

الخاتمة:

يتبين أن القراءات القرآنية تمثل ميدانًا واسعًا للدراسات النحوية والدلالية، بما تحمله من تنوع في البنى التركيبية، ودقة في توجيه المعاني، وثراء في الدلالات التي تكشف جانبًا من الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم. وقد أظهرت الدراسة أن العدول بين الإضافة وغيرها من العلاقات النحوية ليس مجرد اختلاف في البنية الإعرابية، وإنما هو تحول مقصود يترتب عليه اختلاف في الوظيفة النحوية والأثر الدلالي، بما يحقق اتساعًا في المعنى وتكاملاً في الدلالة. كما أكدت أن اختلاف القراءات يعكس مرونة النظام النحوي العربي، ويبرز قدرة اللغة العربية على استيعاب أكثر من وجه تركيبي دون إخلال بسلامة المعنى أو انسجام السياق. وأسهمت الدراسة في بيان أثر الإضافة في توجيه المعنى القرآني، وإبراز مكانة القراءات القرآنية بوصفها مصدرًا أصيلًا للاحتجاج النحوي، ومرجعًا مهمًا في استنباط القواعد اللغوية. ويرجو الباحث أن تمثل هذه الدراسة إضافةً علميةً متواضعة في

[1] معجم القراءات القرآنية: ج2، ص400.
[2] الكشاف: ج2، ص331؛ إعراب القرآن، الكرباسي: ج2، ص414.
[3] مشكل إعراب القرآن: ج1، ص285.

مجال الدراسات القرآنية واللغوية، وأن تفتح المجال أمام دراسات أخرى تتناول الظواهر النحوية في القراءات القرآنية من زوايا مختلفة، تجمع بين التحليل النحوي والدراسة الدلالية والبلاغية.

أولًا: النتائج

1. أثبتت الدراسة أن العدول بين العلاقات النحوية المختلفة والإضافة، أو العكس، لا يمثل مجرد تنوع في العلامات الإعرابية، وإنما يعد تحولًا تركيبيًا ودلاليًا مقصودًا، ينتج عنه اختلاف في بناء المعنى ووظيفة التركيب، بما يبرز دقة التعبير في القراءات القرآنية وتكاملها.
2. بينت الدراسة أن قراءة التنوين وقراءة الإضافة تؤديان معنيين متمايزين؛ فالتنوين يفيد استقلال الاسم وإمكان عمله، وتجدد الحدث وحدوثه أو استقباله بحسب السياق، بينما تفيد الإضافة الثبوت واللزوم، واستقرار الصفة، واستمرار الحدث أو تحققه، فضلًا عن قوة الارتباط بين المضاف والمضاف إليه.
3. كشفت الدراسة أن إعمال اسم الفاعل عند تنوينه يتجه إلى الدلالة على التجدد والاستقبال، في حين أن انتقاله إلى الإضافة يعزز معنى الثبوت والدوام، وهو ما يعكس أثر البنية النحوية في توجيه الدلالة واختيار المعنى المناسب للسياق القرآني.
4. أوضحت الدراسة أن الأسماء التي جاءت في بعض القراءات نعوتًا أو أبدالًا أو تمييزًا، مثل: "(عاصفٍ، مثلُ، قبسٍ، حافظًا)"، تتحول في قراءة الإضافة إلى مضافٍ إليه مجرور، فتنتقل من وظيفة التبعية إلى وظيفة أساسية في تعريف الاسم الأول أو تخصيصه، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف دقيق في البنية والدلالة.
5. أكدت الدراسة أن القراءات القرآنية تمثل مصدرًا أصيلًا للدراسات النحوية، وأن اختلاف أوجهها يسهم في توسيع القاعدة النحوية، وإثراء الدراسات الدلالية والبلاغية، وإبراز مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب وجوه متعددة من التعبير دون تعارض أو تناقض.

ثانيًا: التوصيات

1. توصي الدراسة بإجراء مزيد من البحوث المتخصصة في ظاهرة الإضافة وغيرها من الظواهر التركيبية في القراءات القرآنية، وربطها بأثرها الدلالي والبلاغي في تفسير النص القرآني.
2. تشجع الدراسة الباحثين على إعداد دراسات مقارنة بين توجيهات النحويين للقراءات القرآنية، وبيان أثر اختلاف المذاهب النحوية في تفسير الظواهر التركيبية وتوجيهها.

3. توصي بالاستفادة من المناهج اللسانية الحديثة في دراسة القراءات القرآنية، مع المحافظة على الأصول العلمية التي أرساها علماء العربية والقراءات، بما يسهم في الكشف عن أبعاد جديدة للنص القرآني.

4. تدعو الدراسة إلى إعداد معجم علمي شامل لظاهرة الإضافة في القراءات القرآنية، يُصنف مواضعها وأنواعها ووظائفها النحوية والدلالية، ليكون مرجعًا للباحثين في علوم القرآن واللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد. (2014). النشر في القراءات العشرة. تحقيق: سالم محمد محمود الشنقيطي. ط1. القاهرة: دار السلام.
- ابن جني، عثمان. (1994). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: علي النجدي ناصيف وجماعة. ط1. القاهرة: إحياء كتب السنة.
- ابن حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1993). البحر المحيط. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وجماعة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خالويه. (1979). الحجة في القراءات السبع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط3. بيروت: دار الشروق.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين. (1994). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. القاهرة: دار الخير.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين. (1998). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله. ط1. دمشق: دار الفكر.
- ابن يعيش النحوي، يعيش بن علي. (د. ت). شرح المفصل. تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله. ط1. دمشق: دار سعد الدين.
- الحسن، عباس. (1974). النحو الوافي. ط4. القاهرة: دار المعارف.
- الخطيب، عبد اللطيف. (2002). معجم القراءات. ط1. دمشق: دار سعد الدين.
- الخياط، علي بن فارس. (2007). التبصرة في قراءات الأئمة العشرة. تحقيق: رحاب محمد مفيد شقيقي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

- الرضي الاستراباذي. (1993). شرح الرضي على الكافية. تحقيق: محمد محمود الشنقيطي. ط1. القاهرة: مطبعة حجازي.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (1975). المفصل. نشر: محمد النعساني الحلبي. ط2. بيروت: دار الجيل للنشر.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (1998). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.
- السامرائي، فاضل صالح. (2003). معاني النحو. ط2. الموصل: دار الحكمة.
- السامرائي، فاضل صالح. (2006). لمسات بيانية في نصوص التنزيل. ط2. القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. بيروت: عالم الكتب.
- السيوطي، جلال الدين. (1992). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطبري، الفضل بن الحسن. (2005). مجمع البيان في تفسير القرآن. ط1. بيروت: دار العلوم.
- الطوسي، محمد بن الحسن. (1985). التبيان في تفسير القرآن. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عبابنة، يحيى. (2019). القراءات القرآنية رؤى لغوية معاصرة. الأردن: دار الكتاب الثقافي.
- الفراء، يحيى بن زياد. (1983). معاني القرآن. تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي. ط3. بيروت: عالم الكتب.
- القيسي، مكي بن أبي طالب. (1984). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق: محيي الدين رمضان. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القيسي، مكي بن أبي طالب. (1987). مشكل إعراب القرآن. تحقيق: ياسين محمد السواس. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث.
- الكرباسي، محمد جعفر. (2001). إعراب القرآن. ط1. بيروت: دار ومكتبة الهلال.